واقع تنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب

The competitiveness of non-hydrocarbon industrial exports in Algeria compared to Tunisia and Morocco

مخضار سليم[1]

[1] المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، salim_mokh77@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 12 /04/ 2018 **تاريخ القبول:** 10 /06/ 2018 **تاريخ النشر:** 15 /06/ 2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الأداء التنافسي الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الشراكة الجزائرية الأوروبية مقارنة بكل من تونس والمغرب خلال الفترة (2010-2017) ومدى تحقيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية للأهداف التي أبرمت من أجلها وأهمها تنمية القطاع الصناعي الجزائري وتنويع الإنتاج الصناعي المحلي وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، حيث أظهرت النتائج أن تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لاتزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها كل من تونس والمغرب.

كلمات مفتاحية: التنافسية، الصادرات الصناعية خارج المحروقات،مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA).

تصنيف JEL: F18، L60، O14.

Abstract:

The main aim of this study is to analyze the competitive performance of Algerian industrial export of the non-hydrocarbon sector under the Algerian-European partnership agreement compared to Tunisia and Morocco during the period (2010-2017), on the one hand and to determine the extent of achievement of the goals for which it had been established on the other hand.

These objectives include the development of Algerian's industrial sector, the diversification of domestic industrial production and the promotion of industrial exports of the non-hydrocarbon sector. The results showed that the competitiveness of Algerian industrial exports of the non-hydrocarbon sector is still far from the levels achieved by Tunisia and Morocco.

Keywords: competitiveness; industrial exports of non-hydrocarbon sector; Revealed Comparative Advantage Index (RCA).

Jel Classification Codes:F18, L60, O14.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: salim_mokh77@yahoo.fr

1.مقدمة:

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بهدف التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن وبعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها سنة 1986 قامت السلطات بعدة إصلاحات اقتصادية مرتكزة على إنعاش القطاع الصناعي من أجل تنويع الصادرات والحد من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وبعد تعافي الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع أسعار البترول نهاية التسعينيات وبداية سنة 2000، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات، مع تطبيق عدة برامج إنمائية متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي باعتبار أن الاستثمارات العمومية في البنية التحتية تعتبر بمثابة العامل الرئيسي والمحرك الأساسي لعجلة التنمية، حيث كان لها الأثر الايجابي في خلق بيئة جديدة للاستثمار من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج المحروقات. لكن وبالنظر إلى تطور الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية والبضائع والمنتجات التامة الصنع خلال العشرية السابقة، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السلع والمنتجات من 9.9 مليار دولار سنة 2000 إلى حدود 46 مليار دولار سنة 2017، في حين لم يرافق هذه التطورات في حصص الواردات أي زيادة أو تطور بنفس المستويات في الصادرات الجزائرية من السلع والمنتجات الصناعية والتي لم تتجاوز عتبة 1.7 مليار دولار سنة 2017. في ظل هذه الوضعية الاقتصادية تتمثل إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

ما هو واقع تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بكل من تونس والمغرب؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية انطلقنا من الفرضية الرئيسية التالية: بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات الضخمة التي قامت بها السلطات إلا أن القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات لا يزال يعاني الركود وتدني مستوى الأداء التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال ما يلي:

- التحولات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة
- الإطار العام لاتفاقية الشراكة المغاربية الأورومتوسطية.
- الإطار النظري للتنافسية
- تحليل تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA).

- التركز السلعي للصادرات الصناعية للجزائر ودول المقارنة.

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بأهمية القطاع الصناعي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة يتمثل في أداء القطاع الصناعي ومدى مساهمته في تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي. كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الوضعية التنافسية للقطاع الصناعي خارج المحروقات مع الكشف عن أثر اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على تنويع الإنتاج الصناعي وترقية الصادرات خارج المحروقات.

أما عن أدبيات الدراسة فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع التنافسية ومن بينها:

دراسة (النسور، 2009): قام الباحث في دراسته بتحليل أثر عوامل تعزيز التنافسية حسب نموذج بورتر والمتمثلة في ظروف الطلب، ظروف الإنتاج، الاستراتيجيات التنافسية، الصناعات الداعمة ودور الحكومة على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، وخلصت الدراسة إلى أن كل هذه العوامل لها علاقة ارتباطية وتؤثر بشكل إيجابي على القدرات التنافسية لشركات الأدوية في الأردن خلال فترة الدراسة.

دراسة (laabas & Abdemoulah, 2010): حاول الباحثان تقييم القدرة التنافسية لصادرات السلع العربية (16 دولة) في الأسواق الدولية، باستخدام مجموعة من المؤشرات المحسوبة من بيانات مصنفة حسب المستوى الثالث للسلع الأساسية خلال الفترة (2000-2006)، ومن بين أهم المؤشرات التي استخدمها الباحثان، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر تركز الصادرات، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر التجارة داخل الصناعة، وقد أشارت الدراسة إلى فشل الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2006) في تعزيز قدرتها التنافسية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، بينما شهدت كل من الأردن، تونس، المغرب ومصر تحولا اقتصاديا مبنيا على القطاع المنتج، حيث تمكنت من رفع مستويات تنافسية منتجاتها الصناعية والزراعية وتحقيق تقدم ملحوظ في صادراتها من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة في الأسواق الدولية.

دراسة (جمعي، 2011): قام الباحث بتقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحلال الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1994-2008)، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو بقاء الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات وصادراته من النفط والغاز الطبيعي نتيجة تركز نشاط أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات والبناء دون الدخول في غمار الإنتاج الحقيقي في قطاعي الزراعة والصناعة.

دراسة (حسن و اسماعيل، 2012): تطرق الباحثان إلى تحليل السياسات المنتهجة من طرف الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية وذلك من خلال تحليل الوضع التنافسي للدول العربية مقارنة بكل من ماليزيا وسنغافورة واسبانيا خلال الفترة (2002-2009)، حيث خلصت الدراسة إلى أن الصادرات العربية أقل اندماجا مع الأسواق العالمية وأقل توافقا مع الطلب العالمي مقارنة بصادرات الدول الناشئة كماليزيا وسنغافورة، وحسب الباحثان فإن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية راجع بالأساس إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي في عملية الإنتاج.

1.التحولات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة:

مع بداية عقد السبعينيات اعتمدت كل من الجزائر وتونس والمغرب سياسة تنموية ترتكز أساسا على التصنيع خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والفوسفات خلال تلك الفترة، حيث ارتكزت استراتيجيات التنمية في هذه البلدان على سياسة التصنيع بإحلال الواردات. مع بداية الثمانينيات وفي ظل انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية تأثرت مداخيل هذه الدول، حيث عرفت الجزائر انخفاضا كبيرا في أسعار النفط والغاز الطبيعي بحوالي 50% سنة 1986، كما انخفضت أسعار الفوسفات هي الأخرى بحوالي 50%، وهو الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة عن تسديد ديونها الخارجية وأصبحت تعيش أزمة اقتصادية خانقة صاحبها في ذلك عدم قدرتها على تنويع اقتصادها وتنويع صادراتها من المنتجات الصناعية، مما جعل هذه الدول بما فيها الجزائر في سباق مع الزمن من أجل الخروج من الأزمة باعتماد سياسة التحرر الاقتصادي بهدف التقليل من التبعية للأسواق الخارجية وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل، وذلك بتبني نماذج اقتصادية جديدة وتطبيق إصلاحات اقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي والتوجه نحو الاقتصاد الحر. ومع نهاية التسعينيات تمكنت الدول المغاربية من تحقيق تحسن ملحوظ في توازناتها الاقتصادية الكلية مع تسجيل ارتفاع نسبي للناتج المحلي الخام وانخفاض المديونية الخارجية. حيث شهدت الصناعات النسيجية والسياحية والزراعة والصناعات المنجمية تطورا ملحوظا في كل من المغرب وتونس، حيث ارتفعت نسبة صادرات الصناعات النسيجية المغربية من حوالي 8% سنة 1990 إلى 24% سنة 2000، والصادرات التونسية هي الأخرى ارتفعت من نسبة 35% سنة 1990 إلى حدود 41% سنة 2000، بينما بقيت الجزائر تعتمد في صادراتها على النفط والغاز الطبيعي دون الخوض في غمار الإنتاج الحقيقي في القطاع الصناعي خارج المحروقات. وفي أواخر سنة 1999 قامت السلطات الجزائرية باعتماد ثلاث برامج اقتصادية تنموية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، حيث تم إطلاق استثمارات عمومية مست جميع القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتنويع

الصادرات خارج المحروقات، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن أثر هذه الإصلاحات والبرامج الاستثمارية على تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق المحلية والدولية مقارنة بكل من المغرب وتونس.

2.الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

في ظل اشتداد حدة التنافس الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، قامت دول الاتحاد الأوروبي باعتماد إستراتيجية جديدة تجاه الدول المتوسطية بصفة عامة والدول المغاربية على وجه الخصوص، حيث تمثلت هذه الإستراتيجية في مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول ضفتي البحر المتوسط، والتي تمخض عنها التوقيع على اتفاقية الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب والجزائر خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، حيث كانت دولة تونس هي أول من وقع على تلك الاتفاقية سنة 1995 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، وفي سنة 1996 قامت دولة المغرب بالتوقيع على الاتفاقية وتم تنفيذها سنة 2000، أما الجزائر فوقعت على الاتفاقية سنة 2002 لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005. بغض النظر عن اتفاقيات التعاون في المجال السياسي والأمني والاجتماعي والثقافي لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي مع الدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية في ما يلي:

- تحقيق تنمية اقتصادية مبنية على المدخرات الموجهة للاستثمار المحلي والأجنبي وخلق بيئة استثمارية ملائمة مع العمل على نقل التكنولوجيا وتشجيع صادرات الدول المغاربية وترقيتها.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية المغاربية والأوروبية للتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات ثنائية من أجل تنمية القطاع الصناعي للدول المغاربية مع وضع برامج للدعم التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الدول.

- التعاون والمرافقة في مجال تحسين البنى التحتية وتحديث شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز الشراكة في مجال البحث والتطوير مع إعطاء أهمية كبيرة للجانبين العلمي والتكنولوجي باعتبارهما المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية.

- إنشاء قاعدة معلومات مغاربية أوروبية خاصة بالبحوث والاستكشافات الحديثة في أوروبا ووضعها تحت تصرف مراكز البحث في الدول المغاربية.

3.الإطار النظري للتنافسية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنافسية لا بد من التمييز بين المنافسة والتنافسية، فالمنافسة هي الحالة التي تميز السوق أو بعبارة أخرى هي شكل من أشكال السوق والتي تعبر عن درجة المزاحمة

والمواجهة بين المؤسسات، أما التنافسية فهي تعبر عن تصرف المؤسسات لإثبات وجودها في القطاع الذي تتواجد فيه، كما تتطلب البحث عن الأساليب والمهارات التي تمكنها من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية قصوى والسرعة في اتخاذ القرارات الصائبة. ويختلف مفهوم التنافسية بين المؤسسة والدولة وقطاع النشاط، فتنافسية المؤسسة التي تسعى لامتلاك حصة في السوق المحلي أو الدولي تختلف عن تنافسية قطاع النشاط المتمثل في مجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة وهما بدورهما يختلفان عن تنافسية الدولة التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الفرد، لكن بالرغم من هذا الاختلاف تبقى المؤسسة هي الوحدة الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع والدولة في آن واحد.

يتمحور مفهوم تنافسية المؤسسة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المتنوعة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية (عبود، 2014). أما التعريف البريطاني للتنافسية فهو يركز على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب" (الطائي، 2006)، وهذا التعريف يشير إلى أن التنافسية هي القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين بكفاءة عالية مقارنة بالمؤسسات الأخرى. بالنسبة للباحثين (Sharples et Milham, 1990) فقد قدما تعريفا لتنافسية المؤسسة بأنها " القدرة على توفير السلع والخدمات في الوقت والمكان وبالشكل المطلوب من طرف المشترين الأجانب بسعر مساوي أو أفضل من سعر الموردين المحتملين الآخرين"(Lachaal, 2010) . أما (Collignon & Wissler, 1983) فقدما تعريفا أكثر شمولية لتنافسية المؤسسة وهو كالتالي: " تنافسية المؤسسة هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها لمجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة، إما الدخول أو الحماية أو التطور في المجال التنافسي المتكون من القوى التي تنشأ عن المحيط الاقتصادي، والتي من المحتمل أن تواجه أهدافها، مشاريعها وعملياتها". زيادة عن ذلك عرف (Arena & Autres, 1991) التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها " قدرة متعامل اقتصادي معين على إنتاج وبيع السلع، والتطور مع مرور الوقت من خلال تطوير قدراته الخاصة في بيئة مفتوحة ومعقدة". يرى العديد من الباحثين أن تنافسية المؤسسة تتوقف على التميز على المنافسين في سعر المنتوج، جودة المنتوج، الوقت ، الإبداع والقدرة على التغيير السري، والقدرة على خدمة الزبائن من خلال تحقيق رضاهم وزيادة ولائهم (أحمد سيد، 2001). من خلال المفاهيم السابقة فإن مفهوم تنافسية المؤسسة يتمحور حول القدرة على إنتاج السلع والخدمات وتلبية رغبات الزبائن بالجودة المطلوبة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب مقارنة بالمؤسسات المنافسة الأخرى مع قدرة المؤسسة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية والحفاظ على مركزها التنافسي في بيئة مفتوحة ومعقدة.

بالنسبة لمفهوم تنافسية قطاع النشاط فهو يعبر عن قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وفي هذا الإطار قدم (وجيه خربوطلي، 2014) تعريفا لتنافسية القطاع بأنها " قدرة القطاع الإنتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين فضلا عن حرية الدخول إلى السوق والخروج منها". وهناك تعريفا آخر قدمه (بالقاسم، 2003) حيث تطرق من خلاله الباحث إلى ربط تنافسية قطاع نشاط معين بالقدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية أفضل من المنافسين الآخرين في السوق الدولية من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا مع اشتراط أن يكون ذلك في غياب الدعم والحماية الحكومية. في ظل ماسبق يمكننا أن نعرف تنافسية قطاع النشاط بقدرته على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية عالية، وبشكل أفضل من القطاعات الأخرى في السوق الدولية بدون الاعتماد على أي شكل من أشكال الدعم والحماية الحكومية، حيث يتم قياس تنافسية أي قطاع صناعي أو خدمي من خلال الربحية، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والميزان التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي الداخلي والخارجي، إضافة إلى مقاييس تتعلق بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

يعتبر "مايكل بورتر" أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة في كتابه " الميزة التنافسية للأمم" عام 1990، وفيه يعتمد مفهوم التنافسية للدولة على القدرة الإنتاجية على المستوى القومي والتي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية والنمو في المدى الطويل. كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تنافسية الدولة بأنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" (وديع عدنان، 2003). أما (Debonneuil & Fontagne, 2003) عرفا التنافسية على مستوى الدولة " بالقدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة الموطنين ومنحهم المستوى العالي من التشغيل والعدالة الاجتماعية". أما هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية فإنها تربط تنافسية الدولة بالقدرة على إنتاج السلع والخدمات والنجاح في اختراق الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه المحافظة على الدخل الحقيقي للموطنين والعمل على زيادته.

في ظل العولمة الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح على التجارة الدولية والمعتمدة على الحد من حواجز حركة السلع والخدمات في السوق الدولية في شكل الرسوم الجمركية ونظام الحصص الكمية، فضلا عن التطورات التكنولوجية والاهتمام بالجودة العالية للإنتاج لتلبية رغبات المستهلكين في السوق المحلية والدولية، تجد المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام تحدي المنافسة من قبل المؤسسات

المحلية والدولية، غير أن هذه المنافسة توفر لهذه المؤسسات فرصة هامة لتعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل البيئة العالمية التي أصبح شعارها هو البقاء للأفضل، مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير التكنولوجيا والاهتمام بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال وجذب رأس المال الأجنبي. كما تؤثر التنافسية في المؤسسات التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد البقاء في السوق، كما تؤثر في الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة المستويات المعيشية لأفرادها وزيادتها. فضلا عن ذلك وحسب (شهاب، 2011) فإن التنافسية تمنح المؤسسات فرصة النمو التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة.

4.تحليل الأداء التنافسي للصادرات الصناعية خارج المحروقات باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA):

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية RCA (Balassa, 1965) من أهم المؤشرات في قياس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية w ، وتكون السلعة j ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد،أما إذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد فهذا معناه افتقار السلعة j إلى الميزة النسبية في ذلك البلد. ويمكن التعبير عن المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة i من السلعة j

X_i: الصادرات الكلية للدولة i

X_{wj}: صادرات العالم من السلعة j

X_w: صادرات العالم الكلية

1.4 صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ:

تشمل هذه المنتجات حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2002، منتجات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية (16)، السكر والحلويات (17)، منتوجات الحبوب والنشاء والحليب ومشتقاته (19)، منتوجات الخضر والفواكه والمشروبات والصناعات الغذائية الأخرى (18، 20، 21، 22، 23)، والتبغ وبدائل التبغ المصنعة (24).

الجدول 1: مؤشر RCA لصادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,16	0,14	0,12	0,17	0,14	0,16	0,26	0.23
المغرب	2,07	1,57	1,78	1,82	1,93	1,82	7,81	5,81
تونس	0,63	0,81	0,82	0,74	0,63	0,80	0,78	0,88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تبين قيم مؤشر الميزة النسبية في الجدول (1) إلى امتلاك المغرب لقدرات تنافسية عالية في المواد الغذائية والمشروبات، حيث تراوحت قيمة مؤشر RCA بين 1.57 و 2.07 خلال الفترة (2010-2017) وهذا بفضل القدرات التصديرية العالية للمغرب في منتجات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية، والمنتجات من الفواكه والخضروات والنباتات الأخرى والمكسرات والتي بلغت حوالي 10.1 مليار دولار خلال نفس الفترة. وتأتي تونس في المركز الثاني حيث تراوحت قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة فيها بين 0.63 و 0.88 وفي هذا الإطار نلاحظ أن تونس تمكنت من تحسين مركزها التنافسي في صادرتها من المواد الغذائية خلال سنة 2017 نتيجة انتعاش صادراتها من السكر والحلويات والتي ارتفعت من حوالي 68 مليون دولار سنة 2016 إلى حدود 141 مليون دولار سنة 2017. بالنسبة للجزائر ومن خلال قيم مؤشر RCA يتضح جليا أن صادراتها من المواد الغذائية والمشروبات ما تزال ضعيفة وغير قادرة على اختراق الأسواق الدولية وهو ما توضحه التذبذبات في قيم مؤشر RCA، ويرجع سبب ضعف القدرة التنافسية للصادرات الغذائية الجزائرية مقارنة بتونس والمغرب إلى انعدام التكامل الأمامي والخلفي بين القطاعين الصناعي والفلاحي.

2.4 صادرات الصناعات الكيماوية:

تتشكل صادرات الصناعات الكيماوية من المواد الكيماوية غير العضوية (28)، المواد الكيماوية العضوية (29)، المنتجات الصيدلانية (30)، الأسمدة (31)، والمنتجات الأخرى المدرجة حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2002 ضمن التصنيف (32، 33، 34، 35، 36، 37، 38).

الجدول 2: مؤشر RCA لصادرات الصناعات الكيماوية

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,06	0,07	0,08	0,08	0,21	0,32	0,32	0,25
تونس	1,10	0,71	0,89	0,89	0,85	0,65	0,74	0,66
المغرب	2,11	2,47	2,33	1,92	1,88	1,86	1,71	1,75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تشير قيم مؤشر RCA لصادرات المنتجات الكيماوية إلى امتلاك المغرب لقدرات تنافسية قوية في الأسواق الدولية في هذه الصناعات، فبالرغم من التراجع في قيم المؤشر خلال الفترة (2013-2016) إلا أن دولة المغرب تبقى تحقق أعلى المستويات في مؤشر RCA مقارنة بتونس والجزائر وهو ما يدل على مساهمتها الكبيرة في الصادرات العالمية في هذا النوع من المنتجات، حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية المغربية من المنتجات الكيماوية حوالي 31 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017).

بالنسبة لدولة تونس فقد جاءت في المركز الثاني بصادرات إجمالية قدرها 9.2 مليار دولار، أين سجلت تراجعا ملحوظا في مؤشر RCA خلال الفترة (2010-2017)، حيث انخفض المؤشر من 1.10 سنة 2010 إلى حدود 0.66 سنة 2017، ويرجع ذلك إلى انخفاض صادراتها من المواد الكيماوية من 1.7 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 842 مليون دولار سنة 2017. وبالنسبة للجزائر فقد عرفت صادراتها من المواد الكيماوية تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2010، وهو ما يعكسه ارتفاع قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من 0.06 سنة 2010 إلى 0.32 سنة 2016 بفضل ارتفاع الصادرات الجزائرية من المواد الغير العضوية والأسمدة خلال الفترة (2014-2016) مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2017 نتيجة انخفاض صادرات المواد الكيميائية الجزائرية من886 مليون دولار سنة 2016 إلى حدود 776 مليون دولار سنة 2017، زيادة إلى ذلك وبالنظر إلى حجم الصادرات من هذه المواد طيلة الفترة (2010-2017) والتي لم تتعدى عتبة 5.5 مليار دولار يفسر بوضوح أن القدرات التنافسية لصادرات المواد الكيماوية الجزائرية في الأسواق الدولية ما تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها كل من المغرب وتونس.

3.4 صادرات منتجات البلاستيك والمطاط:

تتمثل هذه المنتجات في كل المواد المصنعة من مادة البلاستيك والمدرجة ضمن التصنيف (39)، والسلع المصنوعة من المطاط (40). وتعتبر صادرات تونس من هذه المنتجات هي الأقوى مقارنة بباقي الدول، حيث بلغت صادراتها الإجمالية خلال الفترة (2010-2017) حوالي 3.5 مليار دولار، تليها دولة

المغرب بقيمة 1.4 مليار دولار، أما الجزائر فلم يتجاوز إجمالي صادراتها من المنتجات البلاستكية والمطاطية عتبة 84 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

الجدول 3: مؤشر RCA لصادرات منتجات البلاستيك والمطاط

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,01	0,01	0,01	0,01	0	0	0	0
تونس	0,56	0,57	0,60	0,65	0,66	0,65	0,71	0,76
المغرب	0,21	0,20	0,19	0,16	0,18	0,18	0,21	0,21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تعكس قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المواد البلاستيكية والمطاط مدى استطاعة دولة تونس من تطوير قدراتها الصناعية ومزاياها النسبية بشكل مستمر ومتزايد في مجال صناعة السلع البلاستكية والمطاطية، وهو ما يوضحه ارتفاع مؤشر RCA من 0.56 سنة 2010 إلى 0.76 سنة 2017. وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني من حيث تنافسية صادراتها من المواد البلاستيكية والمطاط، في حين تبقى الجزائر هي الدولة الوحيدة التي سجلت أضعف المستويات من حيث القدرات التصديرية في هذه الصناعات وهو ما تظهره قيم مؤشر RCA التي بقيت عند حدود 0.01 خلال الفترة (2010-2013)، لتنخفض إلى حدود الصفر خلال الفترة (2014-2017) نتيجة انخفاض صادراتها من المنتجات البلاستيكية من 5 مليون دولار سنة 2010 إلى حوالي 3.8 مليون دولار سنة 2017، والمنتجات المطاطية من 11.7 مليون دولار سنة 2010 إلى 207 ألف دولار سنة 2017.

4.4 صادرات صناعات الجلود والفراء:

تضم هذه الصناعات جميع الأنشطة المتعلقة بصناعة المنتجات الجلدية الخام (41)، المواد الجلدية التامة الصنع مثل السروج وحقائب اليد وحقائب السفر (42)، والفراء والفرو الاصطناعي والمواد المصنوعة منه (43).

الجدول 4: مؤشر RCA لصادرات صناعات الجلود والفراء

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,06	0,07	0,06	0,06	0,07	0,07	0,06	0,06
تونس	1,10	1,32	1,34	1,25	1,34	1,30	1,53	1,40
المغرب	0,97	1,03	0,96	0,91	0,88	0,69	0,72	0,71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تشير الأرقام المدرجة في الجدول إلى تصدر دولة تونس لقائمة الترتيب وامتلاكها لمزايا تنافسية عالية في مجال صناعة الجلود والفراء والصناعات التقليدية المرتبطة بها ويظهر ذلك جليا من خلال قيم مؤشر RCA التي تراوحت بين 1.10 و 1.53، وهو ما يمكن تفسيره بقوة الصادرات التونسية من هذه المنتجات نحو الأسواق الخارجية والتي بلغت أكثر من 1 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017). بالنسبة للمغرب فقد سجلت تراجعا في صادراتها من المواد الجلدية والفراء من 134 مليون دولار سنة 2011 إلى حوالي 117 مليون دولار سنة 2017، وهو ما تظهره قيم مؤشر RCA التي انخفضت من 1.03 إلى حدود 0.71 خلال نفس الفترة، لكن بالرغم من التراجع الذي سجلته المغرب إلا أنها ما تزال تمتلك قدرات إنتاجية وتصديرية في هذه الصناعات تمكنها من بلوغ المستويات التي حققتها دولة تونس. وبالنسبة للجزائر وبالرغم من الثروة الحيوانية التي تمتلكها مقارنة بدول المقارنة إلا أن قطاع صناعة الجلود الجزائري لا يزال يعاني من نقص الأداء وضعف في القدرات الإنتاجية والتصديرية نتيجة عدم التكامل بين القطاعين الصناعي والفلاحي حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر من هذه الصناعات عتبة 172 مليون دولار خلال الفترة (2010-2017)، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي لم تتخطى عتبة 0.07 خلال نفس الفترة، مما يستوجب على السلطات الجزائرية وخاصة وزارة الصناعة توجيه الاستثمار نحو هذه الصناعات والعمل على تنميتها وتطويرها من أجل دعم تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

5.4 صادرات المنسوجات ومصنوعاتها:

تضم المنسوجات والمواد النسيجية المصنعة وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002، منتجات الحرير (50)، منتجات الصوف والغزل والألياف المحيكة (51)، القطن (52)، الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق (53)، الخيوط المصنوعة باليد (54)، ألياف الأسلاك المصنوعة باليد (55)، وجميع المنتجات النسيجية الأخرى المدرجة ضمن الأرقام (56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63). تعتبر دولتا المغرب وتونس هما الأقوى من حيث صادرات هذه المنتجات، حيث بلغ إجمالي صادرات المنتجات النسيجية لتونس حوالي 24.5 مليار دولار والمغرب بأكثر من 28 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017). أما الجزائر فلم تتجاوز صادراتها من المنتجات النسيجية عتبة 11 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدول 5: مؤشر RCA لصادرات الصناعات النسيجية

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	5,02	5,05	4,56	4,41	4,29	3,79	3,93	4,07
المغرب	4,39	4,07	4,11	3,75	3,52	3,05	3,23	3,23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تظهر قيم مؤشر RCA للمنتجات النسيجية المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها كل من تونس والمغرب في هذه الصناعات، حيث حققت تونس مستويات عالية في قيم مؤشر RCA تراوحت بين 3.79 و 5.05 خلال الفترة (2010-2017) بفضل تخصصها في صناعة الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق وصناعة الملابس والتي تمثل حوالي 87% من صادراتها من المنتجات النسيجية. وفي نفس السياق أبانت المغرب عن امتلاكها لمزايا تنافسية عالية في صادراتها الصناعية النسيجية بتحقيقها لمعدلات مرتفعة في مؤشر RCA والتي تراوحت بين 3.05 و 4.39 بفضل تخصصها هي الأخرى في صناعة مواد إكسسوارات الزينة والملابس والتي تمثل حوالي 89% من صادراتها من الصناعات النسيجية.

بالنسبة للجزائر وبالرغم من المجمعات الصناعية النسيجية التي تزخر بها والتي تم انجازها منذ سنوات السبعينيات إلا أن صادراتها من المنتجات النسيجية تشهد مستويات ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة تماما، وهو ما تعكسه قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة التي بقيت في حدود الصفر طيلة الفترة (2010-2017)، وبمقارنة إجمالي الصادرات الجزائرية من المنتجات النسيجية مع دول المقارنة نجدها تمثل حوالي 0.06% من إجمالي صادرات تونس والمغرب وهذا ما يستدعي إعادة هيكلة هذا القطاع الاستراتيجي الهام وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الفلاحية التي تمد القطاع بالمواد الأولية بهدف إنعاش هذا القطاع وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

6.4 صادرات الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية:

تتمثل المواد والسلع المصنعة في قطاع الحديد والصلب والمعادن الأساسية والعادية في منتجات الحديد والصلب (72)، النحاس والمواد المصنوعة منه (73)، المنتجات المصنوعة من النيكل (74)، منتجات الألومنيوم (75)، الرصاص والمواد المصنوعة منه (76)، المنتجات المصنوعة من الزنك (77)، القصدير (78)، إضافة إلى المنتجات المعدنية الأخرى المدرجة ضمن الأرقام (81، 82، 83).

الجدول 6: مؤشر RCA لصادرات الحديد والصلب والمواد المعدنية الأخرى

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,04	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0	0,01
تونس	0,56	0,53	0,58	0,58	0,57	0,52	0,62	0,61
المغرب	0,51	0,61	0,50	0,41	0,36	0,35	0,36	0,39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تظهر قيم مؤشر RCA لصادرات الحديد والصلب والمواد المعدنية الأخرى إلى تفوق دولة تونس من حيث القدرات التنافسية لصادراتها من هذه المنتجات بفضل طاقاتها الإنتاجية والتصديرية الكبيرة في صناعات الحديد والصلب والنحاس والمواد المصنوعة منه ومنتجات النيكل والرصاص والمنتجات المصنوعة منه، حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 5 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017). بالنسبة لصادرات المغرب وبالرغم من انخفاض مؤشر RCA بكثير عما هو عليه في دولة تونس إلا أنها حققت تحسنا ملحوظا في مزاياها النسبية نتيجة انتعاش صادراتها من الحديد والصلب والنحاس ومنتجات النيكل والرصاص والمواد المصنوعة منه خلال سنة 2017. أما الجزائر فقد عرفت صادراتها من منتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية مستويات جد ضعيفة مع تسجيل تراجع كبير في الصادرات من 166 مليون دولار سنة 2010 إلى 11 مليون دولار سنة 2017، وهو ما تظهره قيم مؤشر RCA التي انخفضت من 0.04 سنة 2010 إلى 0.1 سنة 2017، في حين أن قيمة الصادرات الإجمالية التي لم تتجاوز عتبة 422 مليون دولار خلال الفترة (2010-2017).

7.4 صادرات الآلات الميكانيكية والأجهزة والالكترونيات والتجهيزات الصوتية:

تنقسم هذه المنتجات وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002 إلى صنفين هما المفاعلات النووية والمراجل والآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها (84)، والآلات والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها (85). وتعتبر تونس دولة رائدة من حيث الصادرات في هذا النوع من المنتجات والتي بلغت حوالي 31.8 مليار دولار خلال الفترة (2010-2016)، تليها دولة المغرب بحوالي 24.8 مليار دولار، وأخيرا الجزائر بصادرات إجمالية قدرها 119 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدول 7: مؤشر RCA لصادرات الآلات الميكانيكية والالكترونيات والتجهيزات الصوتية

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0,01	0,01
تونس	1,03	1,21	1,17	1,15	1,21	1,15	1,23	1,24
المغرب	0,65	0,68	0,62	0,68	0,72	0,66	0,67	0,68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

تشير الأرقام المدرجة في الجدول (7) إلى امتلاك دولة تونس لقدرات تنافسية قوية في صادرات الصناعات ذات التكنولوجية العالية والمتمثلة في صناعات الآلات الميكانيكية والأجهزة الالكترونية والتجهيزات الصوتية وهو ما يعكسه تطور قيم مؤشر RCA من 1.03 سنة 2010 إلى 1.24 سنة 2017، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير الذي عرفته الصادرات التونسية من الآلات والتجهيزات الكهربائية بحوالي خلال الفترة (2010-2017) والتي تمثل حوالي 87% من إجمالي صادراتها من الآلات الميكانيكية والأجهزة الالكترونية والالكترونيات والتجهيزات الصوتية. وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني من حيث الميزة النسبية لصادراتها من هذه المنتجات، أين تراوحت قيم مؤشر RCA فيها بين 0.62 و 0.72 مع تحقيق تحسن في قيمة المؤشر خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 نتيجة ارتفاع الصادرات من هذه المنتجات بأكثر من 537 مليون دولار. أما الجزائر وبالرغم توفرها على جميع الإمكانيات المادية والبشرية لتنمية هذه الصناعات إلا أنها تبقى الدولة الوحيدة التي تشهد ركودا كبيرا في صادرات هذا النوع من الصناعات مقارنة بكل من تونس والمغرب، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي بقيت في حدود الصفر طيلة فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر من هذه الصناعات عتبة 178 مليون دولار خلال الفترة (2010-2017)، في حين بلغت صادرات تونس حوالي 36.4 مليار دولار والمغرب 29.3 مليار دولار خلال نفس الفترة.

8.4 صادرات السيارات والسفن والطائرات وما يرتبط بها من معدات النقل:

تتمثل أهم منتجات هذه الصناعات وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002 في عربات التراموای والقاطرات والمعدات الدراجة وناقلات السكك الحديدية (86)، والسيارات والمنتجات والأجزاء المرتبطة بها (87)، الطائرات ومركبات الفضاء والأجزاء المرتبطة بها (88)، والبواخر والمراكب والهياكل الطافية (89)، حيث تتميز هذه الصناعات بكثافة رأس المال والتكنولوجية العالية.

الجدول 8: مؤشر RCA لصادرات معدات النقل وما يرتبط بها

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0,01
تونس	0,27	0,34	0,37	0,46	0,54	0,45	0,51	0,55
المغرب	0,27	0,31	0,64	0,96	1,19	1,22	1,37	1,40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

من خلال قيم مؤشر RCA لصادرات هذه الصناعات نجد أن دولة المغرب هي الدولة الوحيدة التي تمكنت من تطوير قاعدتها الصناعية حيث بلغ إجمالي صادراتها من هذه المنتجات خلال الفترة (2010-2017) حوالي 18 مليار دولار، ويظهر ذلك جليا من خلال قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة التي عرفت تطورا ملحوظا وبشكل متزايد من 0.27 سنة 2010 إلى 0.96 سنة 2013 ليرتفع إلى حدود 1.40 سنة 2017 ويرجع ذلك بالأساس إلى تطور صادرات صناعات السيارات والمركبات المغربية من 245 مليون دولار سنة 2010 إلى حوالي 3.4 مليار دولار سنة 2017 وارتفاع صادرات صناعات الطائرات ومركبات الفضاء والأجزاء المرتبطة بها من 207 مليون دولار إلى حدود 580 مليون دولار خلال نفس الفترة. وتأتي دولة تونس في المركز الثاني من حيث المزايا النسبية بصادرات إجمالية قدرها 5.7 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017). أما الجزائر وبالرغم من انفتاحها على صناعات تركيب السيارات والمركبات ومعدات النقل الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن مساهمة صادراتها من هذه الصناعات في الصادرات العالمية تكاد تكون منعدمة حيث لم تتعدى عتبة 47.8 مليون دج خلال فترة الدراسة، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA للفترة (2010-2017).

5.التركز السلعي للصادرات:

يقيس مؤشر التركز السلعي للصادرات مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد كبير أو محدود من السلع، لذا يمكن اعتبار مؤشر التركز السلعي للصادرات من مقاييس التبعية، حيث أن زيادة التركز السلعي للدولة يزيد من تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة والعكس، كما أنه إذا ارتفعت قيمة المؤشر عن نسبة 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يكون شديد الحساسية للتقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق الخارجية خاصة عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يتميز بعدم الاستقرار في أسعارها كما هو الحال بالنسبة لأسعار النفط، مما ينعكس بالسلب على مداخيل تلك الدولة من العملات الصعبة الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية (السواعي، 2014). ولقياس التركز السلعي للصادرات يستخدم مؤشر هيرشمان (Hirschman)، حيث تنحصر قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقربت قيمة المؤشر من الواحد معناه أن الدولة تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع مما يجعل اقتصادها يتميز

بالهشاشة وعدم الاستقرار وأكثر تبعية للاقتصاديات المتقدمة. ويعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية (حسن و اسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، 2012):

$$H_i = \sqrt{\sum\left(x_{ij} / X_j\right)} - \frac{\sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

x_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i.

X_j: الصادرات الكلية للدولة j.

n: عدد السلع الكلية المصدرة.

الجدول 9: مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (2003–2015)

الدولة	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
الجزائر	0,978	0,982	0,982	0,982	0,982	0,982	0,954
تونس	0,290	0,253	0,236	0,228	0,263	0,248	0,243
المغرب	0,235	0,205	0,198	0,186	0,186	0,177	0,191

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية من الموقع (www.trademap.org)

من خلال الجدول (9) فإن الصادرات السلعية لدولة المغرب شهدت تطورا كبيرا من حيث التنويع وهو ما تعكسه قيم مؤشر التركز السلعي التي انخفضت من 0.235 سنة 2007 إلى 0.191 سنة 2015، بينما حافظت دولة تونس على نفس المستويات من حيث عدد السلع المصدرة طلية نفس الفترة. أما الجزائر فتبقى صادراتها السلعية ترتكز على النفط والغاز الطبيعي وهو ما توضحه قيم مؤشر التركز السلعي التي ارتفعت من 0.978 سنة 2003 إلى 0.982 طيلة الفترة (2005-2013)، وبالرغم من تحقيق تحسن طفيف في قيمة المؤشر سنة 2015 إلا أن تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة.

6. تحليل النتائج:

تشير معدلات مؤشر التركز السلعي للصادرات إلى أن أهم ما يميز الصادرات الصناعية لكل من تونس والمغرب خلال فترة الدراسة هو تركزها على عدد كبير من السلع وبشكل متنوع، بينما بقيت الصادرات الجزائرية تتمحور في عدد محدود من السلع والمتمثلة بشكل أساسي في النفط والغاز الطبيعي. أما قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية خارج المحروقات توضح جليا أن

الصادرات الجزائرية لازالت تعاني الركود وضعف التنافسية في الأسواق الدولية ولم تحقق تلك المستويات التي حققتها كل من دولة تونس والمغرب وهو ما يتطابق مع فرضية الدراسة.

7.خاتمة:

أظهرت نتائج تحليل تنافسية الصادرات الصناعية أن كل من المغرب وتونس لها مزايا نسبية عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية، وبالنسبة للجزائر فإن المزايا التنافسية لصادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات تبقى جد ضعيفة. وبالرغم من الأموال الباهظة التي تم تخصيصها لتطوير القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال يعاني الركود وتدني مستوى الأداء، زيادة على ذلك تشير قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) إلى أن اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية لم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي تطوير القطاع الصناعي ودعم تنافسيته في الأسواق الدولية، حيث أصبحت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية عبارة عن سوق لتصريف المنتجات الأوروبية دون ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي إن بقيت الأمور على حالها ومع دخول عملية التفكيك الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى انهيار النسيج الصناعي الجزائري وتعميق حدة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يستدعي تركيز الجهود نحو إنعاش هذا القطاع الاستراتيجي والنهوض به وتنميته وتنويع الصادرات خارج المحروقات للتخفيف من حدة الصدمة التي خلفها انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

8. قائمة المراجع:

Arena, & Autres. (1991). *Traité d'economie industrielle.* Paris: Economica.

Belkacem laabas و ،Walid Abdemoulah .(2010) .*Assessment of arab export competitiveness in international markets using trade indicators* .Kuwait: Arab planning institute.

Collignon, E., & Wissler, M. (1983). *Qualité et compétitivité des entreprises.* Paris: Economica.

Debonneuil, M., & Fontagne, L. (2003). *Compétitivité.* Paris: La documentation française.

Lachaal, L. (2010). *La compétitivité: Concepts; Définitions et applications.* Tunis: Instiut national de la recherche agronomique de tunis.

العباس بالقاسم. (2003). التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية. ملتقى حول التنافسية العربية (صفحة ص 03). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

جمال قاسم حسن، و محمد اسماعيل. (2012). *تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية.* أبو ضبي: صندوق النقد العربي .

خالد محمد السواعي. (2014). *التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية.* عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

زرقين عبود. (2014). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* ، ص 147.

عامر محمد وجيه خربوطلي. (2014). العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30* (العدد 01)، ص 674.

عبد الحكيم عبد الله النسور. (2009). *الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي.* سوريا: جامعة تشرين.

علي طالب شهاب. (2011). أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري. *مجلة دراسات البصرة* (العدد 12)، ص 270.

عماري جمعي. (2011). *استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.* باتنة: جامعة الحاج لخضر .

محمد الطائي. (2006). *اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات.* عمان: دار المسيرة.

محمد وديع عدنان. (2003). القدرة التنافسية وقياسها. *سلسلة جسر التنمية* (العدد 24)، ص 05.

مصطفى أحمد سيد. (2001). *التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية.* القاهرة: مركز الاستشارات والتطوير الاداري.